OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 13/ 06/ 2023
تاريخ القبول: 26/ 08/ 2023

مجلة الآداب

الشفاعة وأثرها على الحياة العامة في الحجاز خلال العصر المملوكي (648- 923هـ/1250-1517م)

د. أحمد محمد عطوة عبدالحميد*
aabdelhamid@ksu.edu.sa

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الشفاعة وأثرها على الحياة العامة في الحجاز خلال العصر المملوكي، باعتبارها إحدى القضايا المهمة التي كانت سائدة في المجتمع الحجازي خلال العصر المملوكي، وقُسّم البحث إلى مدخل وثلاثة مباحث يسبقها مقدمة ويلحق بها خاتمة وملاحق وقائمة بالمصادر والمراجع، إذ بدأ الحديث في مدخل البحث عن مفهوم الشفاعة، والعلاقات السياسية والحضارية بين الحجاز ومصر في العصر المملوكي، ثم خُصص المبحث الأول للحديث عن الشفاعة في الجوانب السياسية وأثرها على الحياة في المجتمع الحجازي، وأفرد المبحث الثاني لتناول الشفاعة في الجوانب الاجتماعية وأثرها، وناقش المبحث الثالث الشفاعة في الجوانب الاقتصادية وأثرها. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها: أن الشفاعة في الجوانب السياسية كان معظمها ناتجا عن الصراع الدائم بين الأشراف على الحكم في مكة، إذ دفعهم هذا الصراع إلى التوجه إلى السلطة المملوكية في القاهرة لتفضيل طرف على آخر. كما أن الشفاعة في الجوانب الاجتماعية قد ارتبطت بعناصر السكان في مكة، من الرجال، والنساء، والعسكريين، والمدنيين، والفقراء والأغنياء الذين كانوا يعتمدون على القضاة ورجال الدين ليتشفعوا لهم عند الأشراف أو نوابهم في الحكم. كما أن الشفاعة في الجوانب الاقتصادية قد تركزت حول تخفيف الضرائب على السكان أو التجار الذين كانوا كثيرا ما تثقلهم الضرائب والمكوس المفروضة عليهم من قبل السلطة.

الكلمات المفتاحية: الشفاعة، الدولة المملوكية، مكة، المدينة، ينبع.

* باحث في مركز الملك سلمان لدراسات تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: عبدالحميد، أحمد محمد عطوة، الشفاعة وأثرها على الحياة العامة في الحجاز خلال العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج11، ع3، 2023: 707-735.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/.v11i3.1603

OPEN ACCESS
Received: 13/06/2023
Accepted: 26/08/2023

مجلة الآداب

Intercession Impact on Public Life in the Hijaz during the Mamluk Era (648-923 AH/1250-1517 AD).

Dr. Ahmad Muhammad Atwa Abdelhamid*

aabdelhamid@ksu.edu.sa

Abstract:

This study investigates mediation and its impact on public life in the Hijaz during the Mamluk era as an important issue dominating the Hijazi society then. The study is divided into an introduction, three sections and a conclusion followed by appendices and references. The introduction dealt with mediation as a concept and the political and cultural relations between the Hijaz and Egypt during the Mamluk era. Section one focused on mediation impact on political domains of life in the Hijazi society. Section two addressed mediation impact on social aspects. Section three discussed mediation impact on economic aspects in Hijaz.. The study results showed that political mediation was largely a result of the ongoing conflict among the nobility for power in Mecca, which led them to seek favor from the Mamluk authority in Cairo. Social mediation was associated with the population of Mecca, including men, women, military personnel, civilians, the poor, and the wealthy, who relied on judges and religious figures to seek mediation with the nobility or their deputies in the ruling authority. Economic mediation focused on alleviating taxes on the population or traders who were burdened by taxes imposed on by authority.

Keywords: Mediation, Mamluk state, Mecca, Medina, Yanbu.

* Research Scholar at King Salman Center for Arabian Peninsula Studies and Civilization, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Abdelhamid, Ahmad Muhammad Atwa, Intercession Impact on Public Life in the Hijaz during the Mamluk Era (648-923 AH/1250-1517 AD), Journal of Arts, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 11, I 3, 2023: 707 -735.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد..

تعدّ قضية الشفاعة من القضايا الهامة التي برزت في المجتمع المملوكي الحجازي، باعتبارها أحد السبل التي كان يلجأ إليها العديد من الأفراد داخل المجتمع على اختلاف مآربهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، للحيلولة دون وقوع الأذى بهم، أو لتحقيق بعض مما يطمحون إليه في حياتهم.

كان من الطبيعي إذن أن نجد الشفاعة متنوعة تبعًا لتنوع موضوعاتها وأهدافها، فمنها ما يرتبط بموضوعات سياسية وعسكرية، يسعى فيها السياسيون والعسكريون إلى الوصول لأعلى المناصب في الدولة، وأيضًا للحفاظ على هذه المناصب، معتمدين في ذلك على وسائل مختلفة، منها إقناع السلطة الحاكمة بأنهم الأجدر بها لما سيكونون عليه من طاعة وتبعية، ومنها خَطب الود بالهدايا والعطايا المغرية والمساومات، وحساب موازين القوى الداخلية والخارجية، وغيرها من الوسائل التي تمارس لاستخلاص الشفاعة والموافقة عليها من قبل رأس السلطة.

وهناك شفاعات ذات صبغة اجتماعية، تدور في فلكها عناصر المجتمع من أغنياء وفقراء، رجال وإناث، مجاورين وغلمان وقضاة وغيرها من العناصر التي تُكّون المجتمعات، والتي تسعى في أغلب الأحيان للشفاعة في إنهاء ظلم اجتماعي وقع عليها من الطبقات الأعلى منها، أو بعض التجمعات ذوات الميول الأرستقراطية أو المذهبية.

كذلك توجد شفاعات تتركز حول الموضوعات الاقتصادية، فهذا يسعى في طلب شفاعة لنيل إقطاع ما في منطقة ما، وهذا يسعى لتخفيض الجمارك والمكوس المفروضة على التجارة حتى يتمكن من تحصيل ربحه، وذاك يطالب بالحد من الغلاء وتوفير الحبوب والسلع الضرورية.

وقد استفاد البحث من بعض الدراسات السابقة التي تعرضت لبعض جوانب الشفاعة في الحجاز في العصر المملوكي، دون الحديث المباشر عنها، وإنما كان ذلك في سياق تناول الأحداث، مثل دراسة: علي بن حسين سليمان، وعنوانها: العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، ودراسة ريتشارد مورتيل وعنوانها: الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي، ودراسة

عبدالرحمن المديرس وعنوانها: نفوذ القواد العمرة والحميضات لدى أشراف مكة المكرمة (737-873هـ/1336-14698م).

وتكمن إشكالية البحث في الكشف عن ظاهرة الشفاعة في الحجاز خلال العصر المملوكي، من حيث أسبابها وموضوعاتها ونتائجها، وذلك انطلاقًا من فرضية مفادها أن الشفاعة في الحجاز في العصر المملوكي كان لها دور مهم في تسيير الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومثلت نسقًا اجتماعيًا عامًا كان له أثره على مختلف الجوانب في المجتمع الحجازي خلال هذه المرحلة.

ويهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الشفاعة في العصر المملوكي، وطبيعة العلاقات بين الحجاز ومصر في هذه الفترة، بالإضافة إلى تحديد أسباب الشفاعات وموضوعاتها ونتائجها، هذا إلى جانب قياس آثارها المختلفة على المجتمع الحجازي في فترة الدراسة.

وسيجري معالجة الموضوع بواسطة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على رصد الروايات التاريخية ذات الصلة بموضوع الشفاعة، وذلك تمهيدًا لتصنيفها ومقارنتها وتحليلها حتى يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة، وقياس فرضية البحث.

ومع الإقرار بضعف المادة العلمية وصعوبة الحصول عليها، فإنه أمكن تناول الموضوع في ضوء بعض العناصر، إذ تم تقسيم البحث إلى مدخل وثلاثة مباحث يسبقها مقدمة ويلحق بها خاتمة وملاحق وقائمة بالمصادر والمراجع، تناول المدخل مفهوم الشفاعة، والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية بين الحجاز ومصر في عصر دولة المماليك، وتناول المبحث الأول الحديث عن الشفاعة في الجوانب السياسية وأثرها على الحياة في المجتمع الحجازي، وبعدها استعرض المبحث الثاني الشفاعة في الجوانب الاجتماعية وأثرها على الحياة في المجتمع الحجازي، وأخيرًا تطرق المبحث الثالث إلى الشفاعة في الجوانب الاقتصادية وأثرها على الحياة في المجتمع الحجازي.

مدخل:

الشفاعة في اللغة: "الشّين والفَاء والعَيْن أَصْلٌ صَحيحٌ يدُلُّ عَلَى مُقارنة الشّيْئَيْن"[1]، والشّفع خلاف الوتر، لأن الشافع انضم إلى طالب الشفاعة، فأصبح شفعًا بعد أن كان وترًا. شَفَع لي يَشْفَعُ شفاعة وتَشفَّع: طَلَب[2].

والشفاعة اصطلاحًا تعني: "التوسط بالقول في وصول شخص إلى منفعة دنيوية أو أخروية أو تخليص من مضرة"، أو هي "الوساطة في إيصال خير أو دفع شر سواء كانت بطلب من المنتفع أم لا"، أو"طلب قضاء الحاجة"، كما تسمى الشفاعة أيضًا بذل الجاه والواسطة[3].

مثّلت الشفاعة نسقًا اجتماعيًا، وسلوكًا سائدًا في جميع مناحي الحياة داخل مجتمع الحجاز خلال العصر المملوكي؛ له آثاره السلبية والإيجابية التي يمكن رصدها في عدة نواح سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية. كما ظهرت الشفاعة بشكلها الواسع في أثناء الأحداث التاريخية التي صاغت العلاقة بين سلطة الأشراف في الحجاز والسلطة المملوكية في مصر.

وقد ظهرت هذه العلاقة في نواح متعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، فقد بسطت مصر نفوذها على الحجاز، بوصفها مقر الخلافة العباسية، وحامية للحرمين الشريفين، فضلًا عن ظهورها في صورة القوة الحربية الأولى المكلّفة بحماية الإسلام والمسلمين[4]. ولكثير من الاعتبارات الدينية والسياسية والاقتصادية[5]، سعت السلطة المملوكية إلى زيادة نفوذها في الحجاز على الرغم من الصعوبات التي كانت تواجهها، سواء من القوى الإقليمية المنافسه لها، أو من الصراع الداخلي بين أمراء مكة والمدينة ثم بين أمراء مكة فيما بينهم، أو من حيث الاختلاف المذهبي بينهم وبين الأشراف في مكة[6].

يُذكر أن أول مرة خُطب فيها للمماليك في مكة كانت سنة 651هـ، حين خُطب لعز الدين أيبك مدبّر مصر وللأشرف موسى بن الظاهر الأيوبي[7]، ثم أخذ التدخل المباشر للمماليك في شؤون الحجاز منذ عهد الظاهر بيبرس، الذي يقال إنه قصد من إحياء الخلافة العباسية في مصر، أن يكتسب قوة جديدة تمكنه من بسط سيادته على الحجاز، مثلما كان الحال أيام الأيوبيين[8]، فقد قلده الخليفة العباسي المستنصر بالله البلاد الحجازية، وذلك في التقليد الذي قرأه صاحب ديوان الإنشاء فخر الدين بن لقمان نيابة عن الخليفة في سنة 659هـ/1261م[9].

تزايد نفوذ السلطة المملوكية بمكة أثناء النصف الثاني من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، إذ أخذ معارضو شريف مكة الحاكم يلجأون إلى السلطان بالقاهرة، فيولي ويعزل من يشاء، مما ترتب عليه فقدان الأشراف لسلطتهم في مكة. ثم تحولت إمارة مكة في الفترة التالية إلى ولاية مملوكية بالمعنى المعروف، حيث عمد سلاطين المماليك إلى إرسال أحد الأمراء كل عام وفي صحبته كتيبة عسكرية للحفاظ على الأمن، ومساعدة الشريف في تدبير شؤونه[10].

تشكّلت العلاقات الدينية بين مصر والحجاز زمن المماليك، في قيام السلاطين بتأمين طرق الحج، وإصلاحها وحفر الآبار عليها حفاظًا على أرواح الحجاج وممتلكاتهم من المعتدين وقطاع الطرق. وكان يُرسل مع قافلة الحجاج كسوة الكعبة التي صنعت في مصر، وحرص السلاطين على إرسالها كل عام، وأوقفوا عليها الأوقاف حتى لا تنقطع، باعتبارها رمزا دينيا يمثل سيطرة المماليك على الحرمين[11].

كما حرص سلاطين المماليك على قضاء فريضة الحج، وزيارة الأماكن المقدسة بالحجاز، حتى يكونوا من بين حجاج بيت الله الحرام، كما قاموا بالعديد من الأعمال العمرانية والإنشائية في الحرمين تجنبًا لتدخل القوى الإسلامية المحيطة في شئون الحرمين والتعمير فيهما، كما تحكموا في تعيين القضاة وعزلهم بحرية تامة[12].

عمَلت السلطة المملوكية على تأمين طرق التجارة التي تدرّ عليهم أرباحًا كثيرة، وأصدر السلاطين المراسيم لإلغاء المكوس في الحرمين، وتحديد مكوس التجارة الواردة إلى جدة. وعندما كان يمر الحجاز بأزمات مالية واقتصادية، أو غلاء في الأسعار، وشح في المواد الغذائية، يقوم السلاطين بمجموعة من الإجراءات العاجلة، مثل إرسال الحبوب والغلال والمؤن، وإغداق الصدقات والأموال على المجاورين بالحرمين[13].

حاول السلاطين المماليك توفير سبل الأمن والراحة لسكان الحجاز، وعندما يعم الحزن والخوف في أزمنة القحط والسيول والأوبئة التي كانت تنتشر غالبًا بسبب قلة الماء والمخلفات التي تملأ الشوارع بمكة في كل موسم من مواسم الحج، كان المكيون يتضرعون إلى الله للخلاص مما هم فيه، وكان السلاطين يحاولون تلافي أسباب الوباء، بالحفاظ على نظافة مكة وإصدار المراسيم في هذا الشأن، وجلب المياه إلى مكة لتتوفر للناس أسباب النظافة[14].

كان المماليك يرسلون الكثير من الصدقات إلى الحجاز، وتُصرف على المجاورين من رجال الأربطة الزوايا، والمدرّسين والقضاة والخطباء، مما أدى إلى ازدهار الحياة العلمية. وكان موسم الحج مكانًا للقاء العلماء من كافة أقطار العالم الإسلامي، فيتدارسون فيما بينهم مشاكل المعرفة، وما يعرض من أمور الواقع، ويأخذ بعضهم عن بعض الحديث والتفسير والفقه واللغة العربية[15].

أقام السلاطين المماليك المدارس، وبذلوا الأموال للمدرسين والدارسين كي يتعلموا ويواصلوا نشاطهم في فنون المعرفة، وكثيرًا ما أرسلوا الكتب من مصر لكي تدرّس في الحرمين ويستفاد منها، وربطوا لهذه المدارس الأوقاف حتى لا تذوي وتنهار، وبالجملة يمكن أن يقال إن عصر المماليك كان عصر ازدهار علمي وثقافي بالنسبة للحرمين وسكانهما[16].

الشفاعة في الجوانب السياسية و أثرها:

كانت حالات الشفاعة الواردة في المصادر والمتعلقة بالنواحي السياسية، مرتبطة بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في الحجاز، وكذلك بالتنافس الدائم بين القوى الإسلامية على فرض نفوذها على مكة، والظهور بمظهر الحامي للحرمين الشريفين.

فغالبًا ما كان ينتهي التنافس على السلطة بين الأشراف في مكة، بتدخل السلطة المملوكية لإقرار الأمور، وتأييد أحد طرفي الصراع الذي ترى فيه القدرة على تحقيق الأمن والاستقرار، والقيام بأعباء خدمة الحجاج. أما الطرف الآخر فكان يعزل عن الإمارة، وإذا لم يقبل بقرار العزل، يتم القبض عليه ويرسل إلى القاهرة ليوضع تحت رقابة السلطة.

يظل الشريف محبوسًا في القاهرة إلى أن تحدث فيه الشفاعة، فيقرر السلطان العفو عنه، وإعادته إلى منصبه في مكة إذا رأى في هذا المصلحة، أو أن يفرج عنه ويظل في مصر دون حبس.

يبدو أن السلطة المملوكية كان يهمها في المقام الأول هدوء الأوضاع في مكة لتيسير شؤون الحجيج، ولكي تكون القوة الإسلامية الأولى ذات النفوذ الأكبر في الحجاز، فلم تقبل السلطة المملوكية بأن ينافسها في هذا النفوذ الحفصيون في تونس[17] أو الرسوليون في اليمن[18].

نلاحظ أن السلطة المملوكية -في كثير الأحيان - لم تكن تنتظر حدوث الشفاعة في أحد الأشراف حتى تقوم بتخفيف العقوبة أو إلغائها؛ بل تبادر بالإفراج عنهم إذا رأت في ذلك مصلحة لتحقيق الأمن والاستقرار في مكة، أو تدعيمًا لنفوذها في الحجاز.

لقد زادت الأوضاع السياسية بمكة اضطرابًا بعد وفاة الشريف أبي نُميّ[19]، فقد تنازع أبناؤه وأبناء عمومته على الحكم، مما دفع بعضهم إلى الاستنجاد بالسلطة المملوكية للحد من هذا النزاع، ففي موسم الحج سنة 701هـ قدم أبو الغَيْث وعُطَيّفَة ابني أبا نمي وبقية أخواتهما من البنات إلى الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير[20] وشكوا له من سوء معاملة أخويهما حُمْيّضَة ورُمَيّثَة لهما

واستنصراه عليهما، فأرسل الأمير بيبرس الجاشنكير في طلب أميري مكة حميضة ورميثة، اللذين أجابا على الشكوى بالقول: "يا أمير، نحن نتصرف في إخوتنا وأنتم قد قضيتم حجّكم، فلا تتدخلوا بيننا"[21].

أغضب هذا الرد الأمير بيبرس الذي أمر بإلقاء القبض على الأميرين حميضة ورميثة، وقام بعزلهما وتولية أبي الغيث وعطيفة مكانهما، وحلّفهما للسلطان الناصر محمد بن قلاوون، واصطحب معه حميضة ورميثة إلى القاهرة حيث أُعتقلا بقلعة الجبل[22].

يبدو أن الأميرين أبا الغيث وعطيفة لم يتمكنا من حفظ الأمن والاستقرار في مكة، حيث اشتكى أمير الحاج المصري الأمير بُرلغي الأشرفي إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون من عدم سيطرة شريفي مكة على زمام الأمور وقلة هيبتهم، مما أدى إلى طمع العبيد واعتدائهم على المجاورين؛ مما دفع السلطان إلى الإفراج عن أخويهما المعتقلين حميضة ورميثة، واستدعاهما إلى مجلسه بالقلعة وخلع عليهما، ثم سمح لهما بالانصراف إلى منازلهما بالقاهرة، وأمر بأن يحمل إليهما سائر ما يحتاجان إليه، وأجرى لهما ما يليق بهما من الرواتب والجرايات[23]، ثم عادا إلى مكة مع ركب الحاج المصري بصحبة الأمير بيرس الجاشنكير سنة 704هـ الذي أحضر الشريفين أبا الغيث وعطيفة وأخبرهما أن السلطان قد أعاد أخويهما إلى ولايتهما[24].

تجدد صراع السلطة مرة أخرى في مكة بين الأخوين حميضة ورميثة، ولكن يبدو أن الصراع هذه المرة كان أكثر خطرًا وأوسع نشاطًا، حيث تدخّلت أطراف خارجية في دائرة الصراع، فقد قام الشريف حميضة بإسقاط الخطبة للسلطان المملوكي بمكة وأقامها للسلطان الرسولي في سنة 715هـ[25]، كما توجه إلى العراق حيث التحق بإيلخان المغول أُولْجَايْتُوَ خُدَابَنْدَا[26]، وطلب منه أن يساعده في استرداد إمارة مكة من أخيه رميثة[27].

نجح حميضة في سنة 718هـ في الرجوع إلى مكة واسترداد حكمه فيها بعد أن أخرج أخاه رميثة، وقام بقطع الخطبة للسلطان المملوكي وأقامها لإيلخان المغول، مما دفع السلطان الناصر إلى إرسال ثلاثمائة فارس من مماليك الأمراء مع الركب إلى مكة بقيادة الأمير بهادر الإبراهيمي[28]، وأمرهما بالسير إلى مكة وألا يعودا إلى الديار المصرية حتى يظفرا بحميضة[29].

يبدو أن الحملة المرسلة تباطأت في القبض على الشريف حميضة، حيث تشير المصادر إلى أن الأمير بهادر الإبراهيمي طال غيابه دون أن يتمكن من القبض على حميضة، فلم يقدم على مهاجمته أو القبض عليه؛ لذلك أرسل السلطان الناصر الأمير بدر الدين التركماني إلى مكة، الذي بادر بالقبض على الأمير بهادر الإبراهيمي لتقصيره في أداء مهمته، وكذلك الشريف رميثة "لمباطنته لأخيه" حميضة الذي فرّ هاربًا خارج مكة قبل وصول العسكر[30].

وصل الأميران المقبوض عليهما إلى القاهرة في شهر المحرم سنة 718هـ، وتم سجن الشريف رميثة في القاهرة بسجن القلعة، أما الأمير بهادر الإبراهيمي فسجن في الإسكندرية[31].

يظهر أن الشريف رميثة لم يمكث طويلًا في حبسه بالقاهرة، حيث حدثت فيه الشفاعة من قبل بعض الأمراء، فتم تخفيف الحكم وأفرج عنه "مع الاحتفاظ"[32]، وصار يشارك الأمراء في الخدمة السلطانية في يوم الاثنين من كل أسبوع، مع إعطائه راتبًا شهريًا مقداره ألف درهم[33].

ظل الشريف رميثة يمارس عمله في القاهرة نحو أربعة أشهر[34]، ثم فكر في الهرب إلى مكة، فترك القاهرة ليلًا متوجهًا إلى الحجاز[35].

علم السلطان بهروبه فأرسل في طلبه بعض الأمراء وجماعة من عربان العايد[36]، الذين تمكنوا من اللحاق به والقبض عليه عند العقبة، فرسم السلطان باعتقاله في جب القلعة، واستمر في حبسه فترة إلى أن قيل إنه "وَجِعْ يَرْمِي الدّم"[37].

يبدو أن الشريف رميثة قد تشفّع فيه هذه المرة واحد من ذوي الجاه لدى السلطان، أو أن السلطان رأى في خروجه مصلحة كبيرة، حيث إن السلطان قام بالعفو عنه على الرغم من تكرار عصيانه له، فقد أصدر السلطان مرسومًا بالإفراج عن الشريف رميثة بعد عودته مباشرة من رحلة الحج في سنة 720هـ، وأرسله بصحبة أمير الحاج المصري، وأقر له نصف المتحصل من إيرادات مكة[38]، على أن يكون النصف الآخر لأخيه عطيفة، ويبدو أن أهل مكة تألموا عندما علموا بعودة الشريف رميثة إلى حكم مكة مرة أخرى[39].

يتّضح من ذلك أن الشريف رميثة قد جرت فيه أكثر من شفاعة، وهذه الشفاعات تندرج جميعها تحت نوع الشفاعات الحسنة[40]، هذا على الرغم من الصعوبة التي يواجهها القارئ عند

محاولة تصنيف الشفاعات السياسية إلى شفاعة حسنة أو سيئة، وذلك لارتباطها في معظم الأحيان بالاعتبارات والمصالح السياسية.

لا شك أن هذه الشفاعات التي تمت في حق الشريف رميثة، كانت ذات أثر واضح على الأوضاع في مكة، فكان من المتوقع أن تتجدد الخلافات بين الأخوين عطيفة ورميثة حول الحكم مرة أخرى، وربما كان هذا سبب تألم أهل مكة عند سماعهم خبر عودة الشريف رميثة.

وعند محاولة تفسير التصرف الأخير للسلطة المملوكية تجاه رميثة وإفراجها عنه وإعادته إلى الحكم شريكًا مع أخيه عطيفة، مما أدى إلى عودة الاضطرابات والصراعات مرة أخرى إلى مكة، نجد أن ذلك قد يكون نابعًا من طبيعة الشفاعة الأخيرة التي بُذلت عند السلطان الناصر محمد وقوة وقعها عليه، أو أن السلطة المملوكية رأت في عودة رُميثة إلى مكة تدعيمًا لوجودها خصوصًا بعد اغتيال الشريف حميضة في سنة 720هـ[41].

ويلاحظ أن الشريف رميثة لم يقابل شفاعة السلطة المملوكية فيه بالطاعة، بل أخذ يقيم العراقيل أمام نفوذ السلطة المملوكية ومصالحها في مكة، حيث إنه كان مناصرًا للمذهب الزيدي الذي حاول إظهاره منذ عودته إلى مكة سنة 720هـ، وربما كان هذا سببًا في استدعاء السلطان الناصر له وأمره بالامتثال أمامه في سنة 726هـ[42]، ثم أرسل السلطان مرسومًا للشريف عطيفة بإبطال مقام الزيدية في المسجد الحرام[43]، كما أنه تخلّف عن استقبال أمير الحاج المصري والاجتماع بالأمراء كالعادة في سنة 730هـ[44].

لم تنته الصراعات بين الأشراف في مكة، بل استمرت متوارثة بين الأبناء كما كانت في حياة الآباء، فبعد أن شعر رُميثة بن أبي نمي بكبر سِنّه وعجزه عن حكم الإمارة، تنازل عن منصبه لولديه عجلان وثقبة، مقابل أن يؤديا له ستين ألف درهم، وتوليا حكم مكة مشتركين سنة 744هـ[45].

كان تولي الحكم بالشراكة بين الأشراف في مكة كفيل بأن يجعل الصدامات بينهم متجددة ومتسارعة، مما يدفع السلطة المملوكية إلى التدخل لترجيح أحد الأطراف، أو محاولة إقرار الصلح بين الطرفين المتنازعين، وظهر ذلك عندما أقدم الملك الصالح صالح بن الناصر محمد على عزل الشريف ثقبة من إمرة مكة وتولية أخيه الشريف عجلان في سنة 754هـ[46].

عندما وصل ركب الحجاج المصري إلى منطقة بَطن مَرٍّ[47]، قدم الشريف عجلان على أمير الحاج المصري الأمير عمر شاه[48]، وراح يشتكي من أخيه ثقبة "وذكر ما فعله معه وبكى"، فطمأنه الأمراء وساروا به إلى أخيه ثقبة الذي رفض قبول الصلح مع أخيه، فقام الأمراء بالقبض عليه وعلى بعض إخوته، ثم كبلوهم بالحديد[49]، وذهبوا بهم إلى مصر بعد انقضاء موسم الحج تحت الحراسة، فصدر الأمر باعتقالهم فسجنوا في 8 محرم سنة 755هـ[50].

مكث الشريف ثقبة ومن معه معتقلين في القاهرة إلى سنة 756هـ، إلى أن تشفّع فيهم أمير العرب الأمير فياض بن مهنا[51] عند قدومه إلى القاهرة لدى السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد، فأصدر السلطان أمرًا بالإفراج عنهم في ذات الوقت[52]، على أن يظلوا قائمين في القاهرة[53].

وعلى الرغم من أن شفاعة الأمير فياض كانت قاصرة على خروج الأمراء من السجن وبقائهم في القاهرة دون الذهاب إلى مكة، فإنهم ما لبثوا أن هربوا من القاهرة قاصدين الحجاز[54]، فوصلوا إلى نخلة[55] في 27 رمضان سنة 756هـ[56]، وعندما علم الشريف عجلان بذلك توجه إلى أخيه وبعد أن قامت بينهم بعض المناوشات، ما لبثا أن تصالحا في التاسع عشر من شهر المحرم سنة 757هـ، واتفقا على أن تكون إمرة مكة بينهما نصفين[57].

كان رد فعل السلطة المملوكية على هرب الشريف ثقبة متأنّيًا، وذلك حتى ترى ما يمكن أن تسفر عنه الأحداث بين الأخوين المتصارعين، فقد كان متوقعًا أن التنافس بينهما لن يسمح بهدوء الأوضاع في مكة، كما سيؤدي إلى زيادة الظلم والجور بسبب افتراق الكلمة؛ لذلك أرسل السلطان الناصر حسن في استدعائهما، وعندما لم يستجيبا أمر بعزلهما في سنة 760هـ[58].

ومع تواتر أحداث الخلاف السياسي بين الأشراف على حكم مكة، والذي يعد بالأساس خلافًا على النفوذ والسلطة والدخل المادي الكبير الذي كانت تدرّه الإقطاعات والجمارك على الشريف الحاكم، ومع تدخل السلطة المملوكية بين الفَينة والأخرى للحد من تبعات هذا الخلاف؛ كانت تتوالى طلبات الشفاعة باستمرار على ساحة البلاط المملوكي.

ففي أحداث سنة 786هـ، توجه إلى القاهرة الشريفان عنان بن مغامس وحسن بن ثقبة، يسألان سلطان مصر الظاهر برقوق، أن يأمر حاكم مكة الشريف أحمد بن عجلان بإقطاعهما بعض القرى بوادي مَرّ، والذي بلغت قيمة هذا الإقطاع ربع إيرادات مكة السنوية، وأخذا يبالغان في

الشكوى من الحاكم، فأجاب طلبهما، وعندما علم شريف مكة بذلك الأمر أرسل أخاه ومستشاره كبيشًا محمّلًا بالهدايا إلى الظاهر برقوق، والذي ذكر له ما أمر به للشريفين عنان وحسن بن ثقبة، فتظاهر كبيشًا بالموافقة على ما أقره السلطان وأمر به[59].

يبدو أن حاكم مكة لم يقبل بالتنازل عن الإقطاعات التي أقرها السلطان لعنان بن مغامس وحسن بن ثقبة، فقامت المناوشات بين الطرفين، واستمرت الأمور على هذا الوضع إلى أن تولى شرافة مكة محمد بن أحمد بن عجلان بعد وفاة والده، وظل عمه كبيش مستشارًا له لا يفضي بأمر إلا بعد موافقته عليه. ومع استمرار الاضطرابات والحروب، قام السلطان بإرسال عهد التولية لعنان بن مغماس، وعزل محمد بن أحمد بن عجلان، وعمه كبيش سنة 788هـ[60].

أثناء عودة ركب الحاج المصري، انتظره كبيش بن عجلان على الطريق، وقابل الأمير جَرْكَس الخليلي[61] الذي قدم إلى مكة حاجًا، ورجاه مساعدته على آل عجلان، كما أعرب عن طاعته للسلطان برقوق، وطلب منه أن يشفع له عنده إذا رجع إلى مصر[62].

بيد أن الأمر خلا للشريف عنان بن مغامس في إدارة مكة، ولكن في الوقت نفسه جوبه بمواجهات كبيرة مع آل عجلان، أفضت في النهاية إلى قناعة السلطة في مصر بعدم صلاحيته للحكم، لذلك أنفذ السلطان مرسومًا بعزل عنان وتولية علي بن عجلان في سنة 789هـ، وكان من الطبيعي أن تتكرر نفس الأحداث عند عزل شريف وتولية آخر، حيث أعلن عنان العصيان، ورفض الإذعان لرأي السلطان، ودارت الكثير من المعارك بينه وبين آل عجلان، والتي أسفرت عن هزيمة عنان بن مغامس[63].

عندما أيقن عنان بن مغامس بعدم جدوى مقاومته لآل عجلان، توجه إلى القاهرة في شوال سنة 790هـ، وعندما تمت مقابلته بجفاء من قبل السلطة المصرية على غير العادة[64] ذهب إلى أحد الأمراء الكبار وهو الأمير سيف الدين أيتمش الأتابك مستجيرًا به، فشفع له عند السلطان برقوق الذي قبل شفاعته، وأصبح طليقًا بعد أن سمح له بالإقامة في القاهرة، التي ظل مقيمًا بها إلى أن زالت سلطنة الملك الظاهر برقوق الأولى في شهر جمادى الآخرة سنة 791هـ[65].

سعى عنان بن مغامس في العام نفسه عند الأمير يَلْبُغَا الخاصّكي المتصرف في سلطنة المنصور حاجي بن الملك أشرف شعبان، ليقلّده إمارة مكة، فاستجاب له الأمير يلبغا، واعدًا إياه بإلباسه

خلعة الولاية، ولكن بعد ثورة الأمير مِنْطاش على يلبغا والتمكن من القبض عليه، قام بالقبض على الشريف عنان بن مغامس لعلاقته مع يلبغا[66]، وكان ذلك أيضًا بسعي أحد أشراف مكة وهو حسن بن عجلان الذي قَدِم إلى مصر وحثّ منطاش على القبض على الشريف عنان بن مغامس[67].

لم يمكث الشريف عنان بن مغامس في السجن طويلًا، فبعدما تمكن الظاهر برقوق من استعادة حكمه في المحرم سنة 792هـ، شفع كبير مماليكه وهو الأمير بُطا الداودار للشريف عنان لدى السلطان، الذي قبل شفاعته، وأصدر مرسومًا بتوليته على مكة بالاشتراك مع علي بن عجلان، وعليه توجه الشريف عنان إلى مكة برفقة أحد مماليك السلطان ليقلّده منصبه في شعبان سنة 792هـ، وهناك توسط بعض أهل مكة في الصلح بين عنان وعلي بن عجلان، فتمّ الصلح بينهما على أن يقيما خارج مكة، ولا يدخلاها إلا عند الضرورة، مع إرسال بعض نوابهم لإدارة الشؤون الحكومية هناك[68].

استمرت المؤامرات والاضطرابات في مكة بين أتباع الشريفين الحاكمين، مما دفع الظاهر برقوق إلى استدعاء عنان وعلي مع جماعة من أعيان الأشراف والقواد العُمَّرَة[69] إلى القاهرة في النصف الأول من سنة 794هـ، فقدم الجميع إلى السلطان، وتأخر علي بن عجلان الذي عرج على المدينة النبويّة، حيث جمع القرّاء بالمسجد النبوي وقرأوا ختمة للقرآن الكريم، وأهدوا ثوابها للظاهر برقوق، فعندما اجتمع علي بن عجلان بالظاهر برقوق قدّم له محضرًا بذلك مع بعض الهدايا الثّمينة، فاكتسب بذلك رضا السلطان الذي كلّفه بولاية مكة منفردًا[70]، بعد أن زجّ بالشريف عنان بن مغامس في السجن، لمحاولته الفرار إلى الحجاز ومنازعة علي بن عجلان[71].

يبدو أن الشفاعة في النواحي السياسية في الحجاز لم تكن فقط على المستوى الخارجي في علاقة الأشراف مع سلاطين مصر، بل كانت هناك شفاعات بين الأشراف وقوادهم داخل مكة نفسها، ففي ولاية الشريف حسن بن عجلان (798-818هـ)، تم القبض على إحدى الشخصيات المشهورة وهو جابر بن عبدالله الحراشي[72]، والذي كان متوليًا لجده من قبل الشريف حسن، وأحسن العمل فيها وفي تحصيل رسومها، ولكنه أخذ يمنّ على الشريف حسن بما قدمه له من خدمات، مما دفع الشريف إلى القبض عليه وسجنه في شهر رمضان سنة 809هـ بعد ثلاث سنين من توليه إدارة جدة، ثم أفرج عنه بشفاعة إمام صنعاء في موسم الحج للسنة نفسها، بعد أن حصر ماله ومنّ عليه ببعضه، وحلّفه على ترك أذاه[73]، فخرج الحراشي من مكة متوجهًا إلى اليمن، حيث

مكث بها سنة ثم رجع إلى مكة وأخذ يتقرب من الشريف حسن إلى أن ولّاه عمارة بعض الدُّور التي كان قد أنشأها في الموضع المعروف بدار عيسى بالسُوَيقْة بمكة[74].

لم تستمر العلاقات بين الشريف حسن بن عجلان والحراشي على الوفاق، حيث خرج الحراشي من مكة في سنة 812هـ إلى مصر، وذلك للسعي في أذى صاحب مكة من خلال الوشاية به لدى السلطان الناصر فرج بن برقوق، الذي أجابه لقصده وقرر محاربة السيد حسن[75]، فكان الحراشي من أكثر الخابرين بأعمال السيد حسن بن عجلان في مكة لعمله في خدمته فترة طويلة[76]، ولكن نتيجة لاستعطاف أمراء مصر في السيد حسن، قرر السلطان العدول عن قراره وأرسل له إقرارًا على ولاية مكة، مما دفع الحراشي إلى اللجوء إلى ينبع وأخذ يتقرب من ولاتها، لدفعهم إلى عصيان الشريف حسن بن عجلان[77].

يبدو أن جميع محاولات الحراشي لم تحقق ما يصبو إليه، فذهب مرة أخرى إلى مصر في سنة 815هـ وأخذ يشي بالحسن بن عجلان، فلم يقبل منه السلطان فرج هذا الأمر، وقبض عليه وأرسله مقيدًا بالسلاسل إلى مكة، فأجاره بعض القواد هناك وسعوا في عقد المصالحة بينه وبين صاحب مكة، الذي عفا عنه بعد أن استوثق منه، وفوّض إليه تدبير الكثير من الأمور في جدة وغيرها، فأقام بهذه الأعمال على أكمل وجه[78].

ضاق الشريف حسن بن عجلان ذرعًا بالحراشي، خصوصًا بعد أن وصل إلى علمه أنه يساعد السيد رميثة بن محمد بن عجلان ضده، ويقويه عليه، كما قام بمخالفة بعض أوامره وتباطأ في تنفيذها، لذلك أمر السيد حسن بالقبض عليه وشنقه في سنة 816هـ[79].

- الشفاعة في الجوانب الاجتماعية وأثرها

لم تقتصر حالات الشفاعة في الحجاز خلال العصر المملوكي على الجوانب السياسية، بل تطرّقت بعض الحوادث إلى الجوانب ذات الصبغة الاجتماعية، والتي ظهرت أثناء الخلافات التي كانت تحدث بين الحين والآخر بين عناصر المجتمع المكي.

يمكن التحدث عن بعض الحالات الاجتماعية في الشفاعة، تلك التي حدثت في القاهرة سنة 704هـ، أثناء وجود الشريفين حميضة ورميثة ابني أبا نمي، بعد أن قرر السلطان الناصر محمد بن

قلاوون الإفراج عنهما والعودة إلى ولايتهما في مكة، بعد أن فشل أخواهما أبو الغيث وعطيفة في حفظ الأمن وقلة هيبتهما وكثرة طمع العبيد في المجاورين بمكة.

كان إفراج السلطان عن الشريفين حميضة ورميثة مشروطًا بلبس ما خلعه عليهما، وهو عبارة عن نوع من الملابس المزركشة التي توضع على الرأس، وعندما تمنّع الشريف حميضة عن لبسها، تم تهديده بالعودة إلى الحبس، فأجبر على لبسها وكان ذلك في سنة 703هـ[80].

وفي مطلع السنة التالية، حضر الشريفان حميضة ورمثية عند الشيخ نصر بن سليمان المنُبجي في زاويته بالقاهرة، وطلبا منه التشفّع عند السلطان في السماح لهما بلبس ما ألفاه في الحجاز، فاستجاب الشيخ وتشفع لهما، فأُذن لهما في لبس ما يختارانه من اللباس والزي[81].

وفي سنة 761هـ، حدثت فتنة بين العسكر المملوكي بقيادة الأمير قُنْدُس وبعض الأشراف في مكة، وقيل في سببها إن بعض المماليك نزلوا بدار الضيافة عند الصفا، فطلب منهم بعض الأشراف دفع الأجر، فرفض الجنود ذلك وقاموا بضرب أحد الأشراف، وبدأت المعركة بين الطرفين التي انتهت بهزيمة المماليك، وأسر جماعة منهم ونودي عليهم بالبيع فبيعوا بأرخص الأسعار، وكان من بين المأسورين الأمير قُنْدُس، الذي عُذب عذابًا أشرف منه على الموت ثم نودي عليه وبيع بدرهمين، ثم شفع فيه القاضي تقي الدين الحرازي، فخرج من مكة ومعه بعض العساكر بعد أن اقترضوا بعض المال ليذهبوا به إلى مصر[82].

كذلك حدثت فتنة بين الجنود الأتراك التابعين لأمير الحاج المصري جُقْمق المؤيدي وبين القواد العمرة في سنة 817هـ، وسبب ذلك أن بعض صغار القواد كانوا يسيرون في مكة وهم يحملون السلاح، وكان أمير الحاج المصري قد سبق أن منعهم من ذلك ونبّه عليهم بعدم تكراره.

فقبض الأمير جقمق على بعض هؤلاء القواد المخالفين للأمر، وقام بتأديب بعضهم، ثم حبس أحد مواليهم ولم يطلقه؛ لذلك توجه القواد إلى الشريف حسن بن عجلان، حتى يتشفع لهم عند الأمير جقمق ويطلق المولى، وعندما لم يقبل الأمير بشفاعة السيد حسن، حدث قتال بين الفريقين أدى إلى إلحاق الضرر بالحجاج، مما دفع السيد حسن إلى إرسال ولده السيد أحمد إلى الأمير جقمق، مظهرًا رغبته في درء الفتنة رأفةً بالحجاج، فأجابه الأمير إلى طلبه على أن يقوم السيد حسن بواجبه تجاه حفظ الحجاج، فهدأت الفتنة[83].

حظى بعض العلماء والشيوخ المجاورين في مكة بمكانة اجتماعية كبيرة، جعلت شريف مكة في الكثير من الأحيان يخطب ودّهم، ويداوم على زيارتهم، ويستشيرهم في بعض الأمور، كما كانت شفاعتهم تقبل في كثير من الأحوال.

ففي أحداث سنة 826هـ أشار الشيخ عمر بن محمد العرابي[84] على الشريف حسن بن عجلان ببعض الأمور، فخالفه الشريف فيها[85]، وقيل إنه سأل الشريف في شفاعة عنده فلم يقبلها[86]؛ فتغير خاطر الشيخ عليه، وأومأ إليه أنه سوف يتغيّر حاله في مكة، وسيلاقي الكثير من البلاء. هنا ذهب السيد حسن إلى الشيخ عمر مستعطفًا إياه، راجيًا العفو عنه، ولكن الشيخ رد عليه قائلًا: "لقد فات الأمر"[87]، فقُدِّر أن الشريف حسن لم يقابل أمراء الحاج المصري لهذا العام متخوفًا منهم، فعادوا إلى مصر متغيّرين عليه، شاكين ذلك إلى السلطان، فحنق عليه ورسم بعزله وتولية السيد نور الدين علي بن عنان، فصدقت نبوءة الشيخ العرابي[88].

كان للمرأة دورها ومكانتها في المجتمع الحجازي، فكان يمكنها أن تتشفّع وتُقبل شفاعتها، ففي أحداث سنة 871هـ، توجه السيد محمد بن بركات في كثير من العساكر من جدة إلى ينبع وذلك لقتال الأشراف من بني هجان وبني إبراهيم، وبعدما وصلوا إلى ينبع قاموا بمحاصرة الأشراف وقطعوا بعض نخيلهم. فنزلت إليهم إحدى النساء وهي زوجة خنافر بن عقيل أمير ينبع، فاستشفعت لأهلها عند السيد محمد فشفعها فيهم، وترك المدينة عائدًا إلى مكة في شوال من نفس العام[89].

كما حدثت مشاجرة بين رجلين في مكة في سنة 877هـ، وسببها أن شخصًا يقال له قاسم الهيضمي أحد خدام الشريف محمد بن بركات، كان عائدًا إلى بيته بعد قضائه لصلاة المغرب، فوجد زوجته تنظر من نافذة المنزل، وزعم أنها تكلّم جارها أحمد بن حسين بن العليف الذي كان جالسًا على دكته أمام بيته ومعه سراج الدين عمر بن أبي سعود القرشي، فضرب زوجته وسبّها، ثم نزل إلى الرجلين فتخاصما ووقع بينهما شجار حاد[90].

ذهب الهيضمي يشتكي إلى نائب البلدة مسعود بن قنيد الحسني، وعندما لم يجده ذهب ومعه مجموعة من الغلمان وقبضوا على ابن العليف وأودعوه في حجرة ببيت النائب ابن قُنيد إلى أن يأتي، وعندما سمع ذلك أبو بكر بن مسعود القرشي، اصطحب معه مملوكًا من مماليك الأمير الراكز مغلباي، وتوجه إلى بيت ابن قنيد، وكسر الحجرة وحرر ابن العليف، وبعد وصول نائب البلدة ابن

قنيد أرسل إلى السيد محمد بن بركات يخبره بما حدث، فأرسل إليه بضرورة القبض على ابن العليف وكل من اشترك في إخراجه من الحبس، واعتدى على حرمة الشريف ونائبه.

بعد تداعي الأحداث، وتورط عدد من الأفراد في الحادثة، حكم القضاة على أن يطلب من الأمير مغلباي تأديب مملوكه على ما فعل من كسر حبس الشريف، وإخراجه خصمًا محبوسًا بيده، فقام الأمير بإحضار مملوكه، وضربه وعذّبه إلى أن شفع فيه أحد القادة المكلّفين بالتحقيق في الحادثة وهو الجمال محمد بن شهاب البُوني. كما حدثت شفاعة أخرى في بعض الأفراد المتورطين، حيث طلب القاضي الشافعي من إمام السلطان ناصر الدين الأخميمي -الذي كان مجاورًا بمكة في هذه السنة- أن يرسل كتابًا إلى الشريف محمد بن بركات للشفاعة في ابن العليف وإدريس والفضل ابني يحيى بن عبدالقوي، فأرسل الأخميمي الكتاب الذي رد عليه الشريف بإجابة طلبه، وانتهت الفتنة.

وفي سنة 816هـ قدم على مكة حجاج كثيرون من اليمن، لديهم متاجر كثيرة، وكان مقدمهم القاضي أمين الدين مُفلح، ولكنهم تعرضوا للكثير من العنف والنهب والسلب من قبل غلمان السيد حسن بن عجلان، مما دفعهم إلى التوسل بالقاضي أمين الدين مفلح ليخفف عليهم هذا البلاء، فكان يتحدث مع غلمان الشريف ويطلب منهم الهدوء وعدم التعرض للحجاج، فما كانوا يستجيبون لرجائه، مما جعل أمين الدين يتأثر لعدم إجابتهم له، وذهب إلى اليمن وهو على هذه الحالة[91].

الشفاعة في الجوانب الاقتصادية و أثرها:

يمكن تلمس بعض الحالات الاقتصادية للشفاعة في الحجاز، والتي كانت تدور أحداثها حول الأمور التجارية أو الإقطاعات أو غيرها من الأمور المرتبطة بالنواحي الاقتصادية.

وفي أحداث سنة 804هـ سعى القاضي بُرْهان الدين إبراهيم تاجر الخواص السلطانية في القاهرة إلى الإفراج عن السيد عنان بن مغامس حيث قام بنقله من مكان اعتقاله في الإسكندرية إلى القاهرة، ومحاولة التشفع له وتسليمه ولاية مكة بدلًا من السيد حسن بن عجلان، وذلك بسبب تعدي الأخير على أموال ولده القاضي شهاب الدين عندما تعطلت سفينته أمام جدة عند ذهابه إلى اليمن، فأراد بهذا العمل أن يخيف الشريف حسن بن عجلان، لعله يرسل المال الذي استولى عليه أو بعضًا منه، ولكنه لم يحقق ما يريد، بسبب وفاة عنان بن مغامس في سنة 805هـ[92].

ومن حالات الاستعطاف أو الشفاعة الاقتصادية كذلك ما حدث في سنة 821هـ، عندما هجم السيد حسن على مزارع أهل بُلْقيم والعَقيق ووجّ من وادي الطائف، بسبب توقفهم عن إعطائه المقرر عليهم من الأموال، وذلك بسبب ضيق حالهم في ذلك العام[93].

حدث في سنة 821هـ أن بعث السيد حسن بن عجلان ولده السيد إبراهيم إلى اليمن، مستعطفًا صاحبها الملك الناصر، لكي يرسل إلى مكة ما كان يرسله إليها من مال، فأمر له صاحب اليمن بصلة متوسطة، كما أرسل صاحب اليمن في نفس العام رسالة إلى الملك المؤيد سلطان مصر، يوضح فيها أسباب الخلاف بينه وبين الشريف حسن بن عجلان، وهذه الرسالة كانت ردًا على رسالة السلطان المؤيد إليه ليستعطفه على الشريف حسن بن عجلان[94].

كما يمكن تلمس الجانب الاقتصادي أيضًا في إحدى حالات الشفاعة التي حدثت في سنة 851هـ[95]، حيث قام التجّار بالتجمهر وإحداث قلق في المسجد الحرام، وذلك لكثرة الظلم الواقع عليهم من نائب الشريف بركات بن حسن بن عجلان على جدة.

وعندما سمع القاضي الشافعي بذلك أرسل إلى القضاة الثلاثة، ثم أرسل إلى التجار واجتمع بهم ليسمع مظلمتهم، فأخبروه أن نائب جدة ظلمهم واستأصل أموالهم وأوعز إلى نائب الشريف في مكة بالقبض عليهم، وأنهم يريدون أن يكتبوا محضرًا بما تم عليهم من الظلم ويقدموه إلى القضاء. وكان هذا الاجتماع في يوم الجمعة 17 ربيع الأول، فوافق القضاة على أن يكون ذلك في صباح يوم السبت.

يبدو أن القضاة اضطروا إلى عقد ذلك الاجتماع نتيجة لثورة التجار، فقد عبّر القاضي الحنبلي عن غضبه من تصرف التجار بأن سبهم ولعنهم، مما دفع العامة إلى رجم القضاة بحصباء المسجد، وتبعوا القاضي الحنبلي بالرجم إلى أن وصل منزله، وأرسل القاضي الشافعي كتابًا إلى الشريف يخبره فيه بما حدث.

في صباح السبت اجتمع القضاة والأئمة ونائب البلد والأعيان بالمسجد الحرام، وتجدد صياح التجار مرة أخرى، فسمح لهم القضاة بكتابة المحضر الذي يريدون، ثم عرض المحضر على القاضي الشافعي الذي قام بتعديل بعض الألفاظ فيه، وقام بإرساله إلى نائب جدة.

عندما علم التجّار أن القضاة قاموا بالتعديل في المحضر، وحذفوا الكثير مما حدث معهم من الظّلم، قاموا بكتابة قصة بما وقع لهم، موضحين الأمور التي ظلمهم فيها نائب جدة، وقاموا بالتوقيع عليها باسم جماعة من الفقراء وأهل الخير.

قدم الشريف بركات إلى مكة، وأرسل إلى أحد التجار وقيده بالسلاسل، وقام بعقد اجتماع في دار القضاء، وجمع فيه التجار والأمير كُزل الراكز بمكة، وأخذ يتكلم على التجار وعلى ما فعلوه، وانزعج منهم إنزعاجًا شديدًا، مما دفع بعض التجار إلى التحدث والدفاع عن أنفسهم، فأمر الشريف بإخراج بعضهم من المجلس بصورة فظة، كما قام بحبس أحدهم لكثرة اعتراضه على كلام الشريف، ودفاعه عن أصحابه من التجار، ثم حدثت فيه الشفاعة فأطلق.

يبدو أن الشريف بركات ظل معتقلًا للتاجر الذي حدثت فيه الشفاعة، حيث قام بإرساله ومعه كاتب المحضر، إلى نائب جدة مقيدين في الحديد على حمار واحد، مع وضعهم تحت الحراسة المشددة، وعندما وصلا إلى نائب جدة، شدد الرقابة عليهما، وبالغ في تعذيبهما.

النتائج:

من خلال ما تمت مناقشته أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

أولًا: كانت العلاقات بين السلطة المملوكية في مصر وسلطة الأشراف في مكة متنوعة بين العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وكانت تحكمها في أغلب الأحيان المصلحة المتبادلة بين الطرفين، حيث يرى المماليك في نفوذهم على بلاد الحجاز تدعيمًا لقوتهم ونفوذهم في المنطقة، وهذا يفرض عليهم مسئولية حفظ الأمن وتأمين طرق الحجاج إلى الحرمين الشريفين، أما الأشراف فقد وجدوا في السلطة المملوكية المسانَدة السياسية والعسكرية الاقتصادية ضد الأخطار التي تهدد سلطانهم في مكة.

ثانيًا: أوردت المصادر العديد من أحداث الشفاعة في الجوانب السياسية، والتي كانت في معظمها ناتجة عن الصراع الدائم بين الأشراف على الحكم في مكة، هذا الصراع الذي دفعهم إلى التوجه إلى السلطة المملوكية في القاهرة لتفضيل طرف على آخر، والتي كانت تعتمد في هذا التفضيل على قدرة هذا الطرف أو ذاك على حفظ الأمن وتقديم الخدمة إلى الحجاج، ولذلك وردت العديد من طلبات الشفاعة في النواحي السياسية إلى البلاط المملوكي طوال الفترة موضوع الدراسة.

ثالثًا: ذكرت المصادر بعض الحالات الأخرى التي يستشف منها ارتباطها بجوانب اجتماعية، أي ترتبط بعلاقات عناصر السكان في مكة، من الرجال والنساء والعسكريين والمدنيين، الفقراء والأغنياء، ويتضح أن هذه العناصر كانت تعتمد على القضاة ورجال الدين ليتشفعوا لهم عند الأشراف أو نوابهم في مكة.

رابعًا: أوردت المصادر كذلك حالات كان موضوعها في النواحي الاقتصادية، حيث كانت ترد قضية الشفاعة في بعض القرى التي لم تستطع أن تقدم ما عليها من ضرائب للشريف الحاكم في مكة، كذلك طلب بعض الأشراف من السلطان المملوكي أن يتشفع لهم عند حاكم مكة بأن يتنازل لهم عن بعض الإقطاعات التي كانت تدرّ دخلًا كبيرًا لهم.

وكانت أبرز الشفاعات التي وقعت في طبقة التجار الموجودين في مكة زمن الشريف السيد بركات، حيث إن نائب الشريف في جدة، قام بالإثقال عليهم في المكوس والضرائب، مما دفعهم للذهاب إلى مكة، وترك جدة تجنبًا لظلم نائب جدة، وعندما طلب من نائب مكة إرسالهم إليه، ثاروا ورفضوا الذهاب إليه إلا بعد تحكيم القضاء، ولكنهم تعرضوا للظلم الكثير من قبل القضاة والسيد بركات، فلم يتمكنوا من نيل حقوقهم التي ظلموا فيها.

الملاحق:

(الحجاز والبحر الأحمر في عهد المماليك)

(نُقل بتصرف عن: بكري، الحجاز 859-923هـ/1454-1517م: 240)

الهوامش والإحالات:

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 201/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 184/8،183.

(3) الماوردي، أدب الدنيا والدين: 234. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 165/10.

(4) سليمان، العلاقات: 18.

(5) سعى المماليك إلى تأكيد سيطرتهم على الحرمين الشريفين للوقوف في وجه القوى الإقليمية أمثال الرسوليين في اليمن والحفصيين في تونس، وأيضًا لحماية وتأمين التجارة، ولارتباط مصر دينيًا بالحرمين الشريفين ينظر: سليمان، العلاقات: 23،22.

(6) نفسه: 25- 30.

(7) سليمان، العلاقات: 19. أورد المؤلف هذه المعلومة في هامش الصفحة، ولم يرجعها إلى مصدر، وإنما أرجعها إلى: عاشو، العصر المماليكي: 331. ويبدو أن المؤلف قد جانبه الصواب، فبعد الرجوع إليه لم يتحصل الباحث على المعلومة. ويذكر المقريزي في أحداث سنة 650هـ، أن الملك المعز أيبك انفرد بالسلطة بعد أن أزال اسم الملك الأشرف موسى من الخطبة، وأودعه في السجن. ينظر: المقريزي، السلوك: 477.

(8) عاشور، العصر المماليكي: 238.

(9) المقريزي، السلوك: 532/1،531.

(10) مورتيل، الأحوال: 199، 200.

(11) سليمان، العلاقات: 245.

(12) نفسه: 246.

(13) نفسه، الصفحة نفسها.

(14) نفسه: 215.

(15) نفسه: 223.

(16) نفسه: 247.

(17) قامت الدولة الحفصية في تونس على أنقاض الدولة الموحدية في الفترة (627-982هـ)، وقد قام الشريف أبو نمي حاكم مكة بالاعتراف بخلافة أبي عبدالله محمد الحفصي باعتباره وارثًا للخلافة العباسية ودعا له على منابر مكة، ينظر: الزركشي، تاريخ الدولتين: 33، 37.

(18) قامت الدولة الرسولية في اليمن خلال الفترة (626-858هـ)، وقد قام صراع طويل بين الدولة الرسولية والدولة الأيوبية ومن بعدها المملوكية على فرض النفوذ في مكة، للمزيد عن هذا الصراع راجع: الخزرجي، العقود اللؤلؤية: 47/1.

(19) هو محمد بن حسن بن علي الحسني، تولى إمرة مكة نحو خمسين سنة منها سبع عشرة سنة بالاشتراك مع عمه إدريس بن قتادة وتوفي سنة 701هـ، ينظر: الفاسي، العقد الثمين: 456/1.

(20) هو بيبرس بن عبدالله البرجي المنصوري الجاشنكير، كان ممن مماليك المنصور قلاوون، وتولى الاستدارية للملك الناصر محمد بن قلاوون، وتولى السلطنة سنة 708هـ. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 467/3- 468.

(21) النجم عمر، إتحاف الورى: 198/2.

(22) الفاسي، العقد الثمين: 233/4.ابن أيوب، المختصر: 47/4. النويري، نهاية الأرب: 32/ 17.

(23) المقريزي، السلوك: 369/2.

(24) الفاسي، العقد الثمين: 234/4.

(25) المقريزي، السلوك: 503/2.

(26) اسمه الأصلي أبحيتو بن أرغون بن أبغا بن هولاكو، وتسمى خُدَابَنْدَا: ومعناها عبدالله بالفارسي. ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 238/9. مورتيل، الأحوال: 75.

(27)ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 505/2. النجم عمر، إتحاف الورى: 239/4. مورتيل، الأحوال: 77.

(28) المقريزي، السلوك: 526/2.

(29) النويري، نهاية الأرب: 286/32.

(30) النويري، نهاية الأرب: 296/32. المقريزي، السلوك: 3/3.

(31) المقريزي: السلوك: 3/3.

(32) الفاسي، العقد الثمين: 410/4.

(33) النجم عمر، إتحاف الورى: 162/3.

(34) الفاسي، العقد الثمين: 410/4.

(35) النويري، نهاية الأرب: 296/32.

(36) يروي البرزالي أن الناصر عندما علم بهروب رميثة أرسل إلى شيخ آل حرب يقول له: "هذا هرب على بلادك معتمدًا عليك، ولا أعرفه إلا منك، فركب شيخ آل حرب بالهُجن السُّبق، وسار خلفه مجدًا، فأدركه نائمًا تحت عَقَبة أَيْلة، فجلس عند رأسه، وقال: اجلس يا أسود الوجه، فانتبه رميثة، فقال: صدقت، والله لو لم أكن أسود الوجه، لما نمت هذه النومة المشؤومة حتى أدركتني، فقبض عليه وحمله إلى حضرة السلطان، فألقاه في السجن وضيق عليه". ينظر: الفاسي، العقد الثمين: 411/4.

(37) الفاسي، العقد الثمين: 411/4. ابن أيوب، المختصر: 85/4.

(38) ابن أيوب، المختصر: 90/4. مورتيل، الأحوال: 81.

(39) الفاسي، العقد الثمين، 411/4. مورتيل، الأحوال: 81.

(40) قسّم الفقهاء الشفاعة إلى نوعين (حسنة وسيئة)، فالحسنة التي يتوفر فيها شروط معينة مثل: أن تكون في أمر مباح شرعًا كالشفاعة في تأجيل الدَّين، والشفاعة في التولية، والشفاعة في القبول في الدراسة. كما يجب أن يكون المشفوع فيه أهلًا للوظيفة المتقدم لها، أو محتاجًا للمال الذي يطلب له، ولا يترتب على هذه الشفاعة إبطال حق أو إحقاق باطل أو الاعتداء على حق الغير، كما يجب ألا تكون وسيلة الشفاعة ممنوعة شرعًا. أما الشفاعة السيئة فهي عكس ذلك، مثل الشفاعة لطلب قرض ربوي، أو الشفاعة في إعانة ظالم، أو الاعتداء على حق الآخرين، أو الشفاعة لتزويج شخصًا وهو غير كفؤًا، وكذلك إذا كانت قائمة على وسيلة محرّمة شرعًا، كإكراه للمشفوع عنده، أو دفع رشوة له. للمزيد ينظر: الغنّام، أحكام الشفاعة في الفقه الإسلامي، ص12، 6

(41) النويري، نهاية الأرب: 323/32.

(42) الفاسي، العقد الثمين: 412/4. مورتيل، الأحوال: 82.

(43) مورتيل، الأحوال: 83.

(44) الفاسي، العقد الثمين: 413/4.

(45) الفاسي، العقد الثمين: 395/3. مورتيل، الأحوال: 93.

(46) المقريزي، السلوك: 187/4.

(47) بَطن مرٍّ: من نواحي مكة، عنده يجتمع وادي النخلتين فيصيران واديا واحدا، ينظر: الحموي، معجم البلدان: 449/1.

(48) هو عمر شاه التركي، أول من تأمر طبلخاناة، ثم ولي نيابة حماة مرة بعد أخرى، كما عمل حاجب الحجاب في دمشق، وتولى موسم الحاج المصري أربع وخمسين وسبعمائة. ينظر: ابن حجر، الدرر: 333/4. ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 200/4.

(49) المقريزي، السلوك: 187/4.، ذكر الفاسي في مؤلفه أن الذي قبض عليهم وأرسلوا إلى مصر كان الشريف ثقبة، وأخواه سَنَد ومُغامس، وابن عمهم محمد بن عُطَيفة، ينظر: الفاسي، العقد الثمين: 397/3.

(50) النجم عمر، إتحاف الورى: 261/3.

(51) هو فياض بن مهنا بن عيسى أمير العرب من آل الفضل، وكان ولي الإمرة من قبل الناصر محمد بن قلاوون، وتوفي في سنة 761هـ، ينظر: ابن حجر، الدرر: 273/4.

(52) المقريزي، السلوك: 222/4.

(53) النجم عمر، إتحاف الورى: 267/3.

(54) المقريزي، السلوك: 222/4.

(55) وادي من الحجاز بينه وبين مكة مسيرة الليلتين، يجتمع بها حاج اليمن وأهل نجد. ينظر: الحموي، معجم البلدان: 278/5.

(56) النجم عمر، إتحاف الورى: 267/3.

(57) نفسه: 269/3.

(58) الفاسي، العقد الثمين: 398/3.

(59) الفاسي، العقد الثمين: 93/3. النجم عمر، إتحاف الورى: 344/3.

(60) في ولاية محمد بن أحمد بن عجلان وعمه كبيشًا بن عجلان، قاما بسمل أعين بعض من الأشراف المنافسين لهم، فعندما سمع السلطان برقوق بذلك تغيّر عليهما، وقرر عزل محمد بن أحمد وتولية عنان بن مغامس الذي كان مقيمًا بالقاهرة، وتم ذلك في خديعة كلّف بها السلطان أمير الحاج المصري الذي اصطحب معه عنان بن مغامس، وأفضت هذه الخديعة إلى مقتل محمد بن أحمد وهروب عمه كبيشًا، وتولية عنان بن مغامس، ينظر: الفاسي، العقد الثمين، 94/3. النجم عمر، إتحاف الورى: 355/3. المقريزي، السلوك: 192/5. ابن حجر، إنباء الغمر: 318/1.

(61) هو الأمير سيف الدين جاركس بن عبدالله الخليلي اليلغباوي، الأمير آخور الكبير وعظيم الملك الظاهر برقوق، توفي سنة 791هـ عند محاربته للنصارى خارج دمشق، وهو صاحب الخان المشهور باسمه في حي الحسين بالقاهرة، إنظر ابن تغري بردي، النجوم، 383/11-384.

(62) الفاسي، العقد الثمين: 86/7. موتيل، الأحوال: 112.

(63) للمزيد عن الصراع بين الشريفين عنان بن مغامس وعلي بن عجلان، ينظر: موتيل، الأحوال: 113، 114.

(64) توقع عنان أن السلطة المصرية ليست ناقمة عليه، خصوصًا عندما أرسل له السلطان مرسومًا بإشراكه لعلي بن عجلان على الحكم بشرط أن يحضر لخدمة المحمل سنة 789هـ، وعندما علم أن علي بن عجلان يدبر له مؤامرة لقتله عند قدومه لمقابلة المحمل، أرسل إلى السلطان يعتذر عن لقاء المحمل خوفًا من آل عجلان، فأرسل إليه السلطان بقوله: "أنت على ولايتك فافعل ما تقدر عليه.."، ولكنه لم يتمكن من عمل شيء ضد آل عجلان بسبب الخلاف الذي دب مع بعض قواده. ينظر: الفاسي، العقد الثمين: 437/6.

(65) الفاسي، العقد الثمين: 437/6. النجم عمر، إتحاف الورى: 370/3. المقريزي، السلوك: 211/5.

(66) مورتيل، الأحوال: 115.

(67) الفاسي، العقد الثمين: 437/6. النجم عمر، إتحاف الورى: 373/3؛ من الملاحظ هنا أن سعي محمد بن عجلان لدى السلطة المصرية للقبض على عنان بن مغامس، هو نوع من أنواع الشفاعة السيئة، وذلك لأنه سعى لإلحاق ضرر به.

(68) هم أكابر أتباع الأشراف في مكة، فكانوا بمثابة الأمراء للملوك، وشكلوا طبقة هامة من طبقات المجتمع المكي، والتي تأتي بعد طبقة الأشراف في الأهمية. ينظر: المديرس، نفوذ القواد العمرة: 279.

(69) الفاسي، العقد الثمين: 438/6-439. النجم عمر، إتحاف الورى: 376/3، 377. مورتيل، الأحوال: 115.

(70) المقريزي، السلوك: 335/5.

(71) ابن فهد ، إتحاف الورى: 384/3.

(72) ولد سنة 756هـ، وكان تاجرًا مترددًا على مكة، وتقرب من الشريف حسن بن عجلان فولاه جدة، ولكنه كان طموحًا وخبيثًا، مما دفع الشريف حسن إلى القبض عليه، وبعد الإفراج عنه أخذ يحيك المؤامرات في صنعاء والقاهرة وينبع على الشريف حسن الذي تمكن من القبض عليه وشنقه على باب الشبيكة سنة 816هـ، ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 51/3. ويقال أنه كان لديه إلمام بمذهب الزيدية، وحظ في التجارة وبلغ من العمر ستين عامًا، ينظر: الفاسي، العقد الثمين: 403/3.

(73) الفاسي، العقد الثمين: 401/3 ، 103/4. النجم عمر، إتحاف الورى: 451/3.

(74) الفاسي، العقد الثمين: 401/3.

(75) نفسه.

(76) النجم عمر، إتحاف الورى: 451/3.

(77) الفاسي، العقد الثمين: 401/3.

(78) نفسه: 402/3.

(79) نفسه، الصفحة نفسها.

(80) النجم عمر، إتحاف الورى: 138/3.

(81) نفسه: 140/3.

(82) النجم عمر، إتحاف الورى: 284/3.

(83) الفاسي، العقد الثمين: 119/4. النجم عمر، إتحاف الورى: 517/3، 518.

(84) هو الشيخ عمر بن محمد بن مسعود اليمني المعروف بالعرابي، نزيل مكة، كان ذا حظ وافر من العلم والخير، توفي سنة 827هـ. ينظر: الفاسي، العقد الثمين: 361/6، 362.

(85) الفاسي، العقد الثمين: 362/6.

(86) النجم عمر، إتحاف الورى: 594/3.

(87) الفاسي، العقد الثمين: 362/6. النجم عمر، إتحاف الورى: 594/3.

(88) نفسه، والصفحات نفسها..

(89) النجم عمر، إتحاف الورى: 471/4.

(90) أورد عمر بن فهد هذه الحادثة تفصيلًا في مؤلفه إتحاف الورى، ينظر: النجم عمر، إتحاف الورى: 547/4-555.

(91) الفاسي، العقد الثمين: 117/4.

(92) الفاسي، العقد الثمين: 99/4-100. النجم عمر، إتحاف الورى: 431/3.

(93) الفاسي، العقد الثمين: 133/4.

(94) نفسه: 130/4.

(95) النجم عمر، إتحاف الورى: 4/266- 271.

المراجع

1) الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ.
2) ابن أيوب، إسماعيل بن علي بن محمود، المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة، د.ت.
3) بكري، محمد طه صلاح، الحجاز (859-923هـ/1454-1517م)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1410هـ.
4) ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1938م.
5) ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م.
6) ابن حجر، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1972م.
7) ابن حجر، أحمد بن علي، إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1969م.
8) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، 1995م.
9) الخزرجي، علي بن الحسن، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، مركز الدراسات والبحوث صنعاء، صنعاء، 1983م.
10) الزركشي، محمد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، د.ت.
11) سليمان، علي بن حسين، العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، طباعة الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1973م.
12) عاشور، سعيد عبدالفتاح، العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976م.
13) الغنّام، زيد بن سعد، أحكام الشفاعة في الفقه الإسلامي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع 64، 2005م.
14) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، عمّان، 1979م.
15) الفاسي، محمد بن أحمد، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.

16) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ، القاهرة، 1964م.
17) الماوردي، علي بن محمد، أدب الدنيا والدين، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1986م.
18) المديرس، عبد الرحمن، نفوذ القواد العمرة والحميضات لدى أشراف مكة المكرمة (737-873هـ/1336-14698م) ، مجلة الدارة، السعودية، ع (3)، السنة(31)، 1436هـ.
19) المقريزي، أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
20) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
21) مورتيل، ريتشارد، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود ، الرياض، 1985م.
22) النجم عمر، محمد بن محمد ابن فهد، إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، د.ت.
23) النويري، أحمد بن عبدالوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1423هـ.

Arabic references

1) al-Idrīsī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, Nuzhat al-mushtāq fī ikhtirāq al-Āfāq, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1409, (in Arabic).
2) Ibn Ayyūb, Ismāʿīl ibn ʿAlī ibn Maḥmūd, al-Mukhtaṣar fī Akhbār al-bashar, al-Maṭbaʿah al-Ḥusaynīyah al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, N. D, (in Arabic).
3) Bakrī, Muḥammad Ṭāhā Ṣalāḥ, al-Ḥijāz (859-923h / 1454-1517m), Risālat mājistīr, Jāmiʿat Umm al-Qurá, 1410, (in Arabic).
4) Ibn tghry Bardī, Abū al-Maḥāsin Yūsuf, al-nujūm al-Zāhirah fī mulūk Miṣr & al-Qāhirah, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1938, (in Arabic).
5) Ibn tghry Bardī, Yūsuf ibn tghry Bardī ibn ʿAbd Allāh, al-Manhal al-Ṣāfī wālmstwfá baʿda al-Wāfī, Ed. Muḥammad Muḥammad Amīn, al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, 1984, (in Arabic).
6) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, al-Durar alkāmnh fī aʿyān al-mi'ah al-thāminah, Ed. Muḥammad ʿAbd al-muʿīd ḍān, Majlis Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar Abād, 1972, (in Arabic).

7) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Inbāʾ alghmr bi-anbāʾ al-ʿumr, Ed. Ḥasan Ḥabashī, al-Majlis al-Aʿlá lil-Shuʾūn al-Islāmīyah, al-Qāhirah, 1969, (in Arabic).
8) al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ʿAbd Allāh, Muʿjam al-buldān, Bayrūt, Dār Ṣādir, 1995, (in Arabic).
9) al-Khazrajī, ʿAlī ibn al-Ḥasan, al-ʿuqūd al-luʾluʾīyah fī Tārīkh al-dawlah al-Rasūlīyah, Ed. Muḥammad ibn ʿAlī al-Akwaʿ, Markaz al-Dirāsāt & al-Buḥūth Ṣanʿāʾ, Ṣanʿāʾ, 1983, (in Arabic).
10) al-Zarkashī, Muḥammad ibn Ibrāhīm, Tārīkh al-dawlatayn al-Muwaḥḥidīyah wālḥfṣyh, Ed. Muḥammad māḍwr, al-Maktabah al-ʿatīqah, Tūnis, N. D, (in Arabic).
11) Sulaymān, ʿAlī ibn Ḥusayn, al-ʿAlāqāt al-Ḥijāzīyah al-Miṣrīyah zaman salāṭīn al-Mamālīk, Ṭibāʿat al-Sharikah al-Muttaḥidah lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Qāhirah, 1973, (in Arabic).
12) ʿĀshūr, Saʿīd ʿbdālftāḥ, al-ʿaṣr almmālyky fī Miṣr & al-Shām, Dār al-Nahḍah al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, 1976, (in Arabic).
13) alghnnām, Zayd ibn Saʿd, Aḥkām al-Shafāʿah fī al-fiqh al-Islāmī, Majallat al-Buḥūth al-fiqhīyah al-muʿāṣirah, ʿA 64, 2005, (in Arabic).
14) Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, Muʿjam Maqāyīs al-lughah, Ed. ʿAbdussalām Hārūn, Dār al-Fikr, ʿAmmān, 1979, (in Arabic).
15) al-Fāsī, Muḥammad ibn Aḥmad, al-ʿIqd al-thamīn fī Tārīkh al-Balad al-Amīn, Ed. Muḥammad Ḥāmid al-Fiqī, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1986, (in Arabic).
16) al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad, al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān, Ed. Aḥmad al-Baraddūnī & Ibrāhīm Aṭṭafayyish, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1964, (in Arabic).
17) al-Māwardī, ʿAlī ibn Muḥammad, adab al-Dunyā & al-dīn, Dār Maktabat al-ḥayāh, Bayrūt, 1986, (in Arabic).
18) al-Mudayris, ʿAbd al-Raḥmān, nufūdh alqwād alʿmrh wālḥmyḍāt ladá ashrāf Makkah al-Mukarramah (737-873h / 1336-14698m), Majallat al-Dārah, al-Saʿūdīyah, ʿA (3), al-Sunnah (31), 1436, (in Arabic).
19) al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʿAlī, al-sulūk li-maʿrifat duwal al-mulūk, Ed. Muḥammad ʿAbd-al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997, (in Arabic).
20) Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414, (in Arabic).

21) Mūrtīl, Rītshārd, al-aḥwāl al-siyāsīyah & al-iqtiṣādīyah bi-Makkah fī al-ʿaṣr al-Mamlūkī, ʿImādat Shu'ūn al-Maktabāt, Jāmiʿat al-Malik Saʿūd, al-Riyāḍ, 1985, (in Arabic).

22) al-Najm ʿUmar, Muḥammad ibn Muḥammad Ibn Fahd, Itḥāf al-wará bi-akhbār Umm al-Qurá, Ed. Fahīm Muḥammad Shaltūt, Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī & Iḥyā' al-Turāth, Makkah al-Mukarramah, N. D, (in Arabic).

23) al-Nuwayrī, Aḥmad ibn ʿAbd-al-Wahhāb, nihāyat al-arab fī Funūn al-adab, Dār al-Kutub & al-Wathā'iq al-Qawmīyah, al-Qāhirah, 1423, (in Arabic).